بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله الذى خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه ، وجعل
حروف اصول كلماته وظروف معانيه ، والصلوة على المشتق من مصدر
الفضل والكرم ، الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم ، الموصوف
بالفاظ انواع السعادة والهدى ، المضمر فى اشارته اصناف الحكم و
التقى ، محمد المذكور اسمه فى التورية والانجيل ، وعلى آله مظهر الحق
ومبطل الاباطيل ، ما ظهر النجم فى العلم ، وما استتر النجم فى العلم وبعد
فلما شاع فى الامصار ، وظهر ظهور الشمس فى النهار ، الرسالة العضدية
التى افادها المولى المحقق ، والفاضل المدقق ، خاتم المجتهدين عضد الملة
والدين اعلى الله درجته فى اعلى العليين ، وكانت مشتملة على مسائل دقيقة
ونكت عميقة مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار لم يكن له بد من شرح
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها ، ويبلغ فى تبليغ المرام وتحقيق المقاصد
اقصاها ، اردت الخوض فى تتميم هذا المرام ، على وجه يكشف عن وجوه
خرائد الكلام ، مع جودة الترجمة ، وكمال التطبيق ، تحفة للحضرة
الامير الاعظم ، والقهرمان الاكرم ، ظل الله على الانام ، فاتح ابواب
الانعام والاكرام ، استحقت بتيجان السلطنة الى هامته ، وباهت الذى صح
حلل الامارة على قامته ، الفائز بالحكمة العلمية والعملية ، الحائز للكمالات
الدينية والدنيوية ، اشرف السلاطين فى الاصل والنسب ، واحسنهم
فى الفضل والادب ، فياض سجال النوال على الخلائق ، وهاب
جلائل النعم والدقائق ، ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم
سخا ، فنوال الامير بدرة عين ، ونوال الغمام قطرة ماء ، المؤيد بتائيد الملك
العليم ، مغيث الدولة والدنيا والدين امير عبد الكريم ، لا زالت رقاب

الامم خاضعة لاوامره ، واعناق الخلائق ممتدة لحق مراسمه ، وهذا دعاء
تلقاه ربنا بحسن قبول قبل ان يرفع الصوت فان وقع فى حيز القبول
والرضا ، فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر للآمال ، وعليه
التوكل فى جميع الاحوال ، قال المصنف رحمه الله بعد التسمية هذه فائدة
المشار اليه بهذه العبارات الذهنية التى اراد كتابتها او بيانها لتوانها نزلت
منزلة المشخص المشاهد المحسوس فاستعمل كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس سس
والفائدة فى اللغة ما حصلته من علم او مال من الفيد بمعنى استحداث المال مستوى صح
او الخير وقيل اسم الفاعل من فادته اذا اصبت فوائد وفى العرف هى
المصلحة المترتبة على فعل من حيث هو ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها
على طرف يسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل يسمى غرضا و
من حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها
يسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدتان بالذات ومختلفتان بالاعتبار
لكن الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان الحيثيتين متلازمتان ودليل
اعتبار كل حيثية فيما اعتبر فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة
الغائية بالعكس فالاولان اعم من الاخيرين مطلقا لوجوب ترتب على
الفعل فائدة لا يكون مقصودة له علة واما حمل الفائدة على ما استدام للفائدة
محققة لغوية لغة وعرفا لو العبارات فى نفسها فائدة اما باعتبار اللغة
فظ واما باعتبار العرف فلانها مصلحة مترتبة على تصحيح حروفها واخراجها
عن مخارجها وهذا لكنه يكون مجازا فى الاسناد وباعتبار انه لتلك العبارات
مدخلا فى حصول الفائدة تشتمل اما جزء بعد جزء او حال او صفة
للفائدة والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء على مقدمة وتقسيم وخاتمة

وجه الترتيب انه مايذكر في شرح الرسالة من العبارات اما ان يكون لافادة
المقصود اولا فاما ما يتعلق به او الخارج عنهما لا يذكر فيها فان كان الاول
فهو التقسيم وان كان الثاني وان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق
اي تعلق الاعانة في الشروع على وجه البصيرة فيها فهو المقدمة وان كان
تعلق اللاحق بالسابق اي من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة
والمقدمة في اللغة ماخوذة اما من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي
الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة ظاهرة //
لتقدمها في الذكر او لتقديم الطالب في الشروع في المقاصد بالذات او بالواسطة
والمراد بالمقدمة ههنا الالفاظ المخصوصة او العبارات المعينة فلابد من اعتبار
التجوز بان يكون من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول
على ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو
سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعده جزءا مستقلا
المقدمة مبتداء خبره هذا الذي نشرع فيه او بالعكس واما جعل موضوع ع
من العبارات التي بعدها الى قوله التقسيم جزءا لها فغير مناسب في امثال
هذا المقام تامل ولما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه
وتعقل الموضوع كذلك مما يتوقف عليه المقصود لم يظهر بيد ذلك ابتداء في المقدمة
بقسم اللفظ بذلك الاعتبار وقال اللفظ قد يوضع لشخص بعينه . اعلم ان
اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا
وحرفا وما هو حرف واحد واكثر مهملا او مستعملا صادرا عن الفم او لا لكن
خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا
واكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظ الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من

شانه ان يصدر من الفم من الحروف واحدا او اكثر وجرى عليه الطائفة كالعطف
والابدال فيندرج فيه ح كلمات الله وكذا الضمائر التي يجب استتارها
وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد ههنا واللام فيه اما للجنس من حيث حصوله
في بعض افراده اعني العهد الخارجي وح يجب ان يحمل قوله يوضع على العدول
عن الماضي الى المضارع اما لاستحضار الصورة للنوع غرابته او لتاخر الوضع عن
اللفظ بالنظر الى الذات ولنا تمهيد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع من
حيث تشخص المعنى وعدمه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي
ابتداء اربعة لان المعنى اما متشخص اولا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص اولا
فالاول ما يكون موضوعا لمتشخص باعتبار تعقله لخصوصه ويسمى هذا الوضع
وضعا خاصا لموضوع له خاص كالاعلام اذا تصورت ذات زيد وضعت لفظه
بازائه والثاني ما وضع لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى
ذلك الوضع وضعا عاما لموضوع له خاص كاسماء الاشارة على ما يجيء وهذا
القسم يجب ان يكون معناه متعددا والثالث ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله
كذلك اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما لموضوع له عام كما اذا
تصور معنى الحيوان الناطق ووضع لفظ الانسان بازائه والرابع ما وضع
لكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا
باستحالته لان الخصوصيات لا تعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف //
العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع
وظهور الثالث وعدم تعلق غرض به في ما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة
وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاول وان كان
كذلك الا انه لما شارك الكل في تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه و

لمزيد

وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة للمتشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله
بامر عام اي قد يوضع اللفظ المتشخص باعتبار تعقله بعينه وتشخصه وقد
يوضع باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي الوضع للمتشخص
باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل امر عام بين متشخصات ثم يقال هذا اللفظ
موضوع لكل واحد من هذه المتشخصات اي يعين لفظ بازاء كل فرد من افراد
المتشخص سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف او من عوارضها
كما في المضمرات واسماء الاشارة وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة
لملاحظة تلك الافراد التي هي المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر
العام موضوعا له كما توهمه بعض في الضماير والموصولات وان عبر عن ذلك
التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول لم يطرد ذلك التعيين غالبا و
اني قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفهم ولا يراد به الا واحد بخصوصه دون
القدر المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ هنا مفهوم كل واحد من افراد
ذلك الامر المشترك حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو منه فان ذلك يبطل المعنى
ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا المتشخص من افراده على ما صرح وهذا كذلك
دون القدر المشترك فانه مفاد غير موضوع له فقوله دون القدر المشترك حال من
قوله واحد بخصوصه متجاوز القدر المشترك فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق
الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يعال مثلا ويراد به الامر العام الذي
هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك فينتقل الوضع ذلك المشترك
آلة للوضع ووسيلة الى حصوله لا انه الى المشترك الموضوع له قوله لا انه
بتقدير اللام معطوف على ان قرئ فينتقل مصدرا ولئن قرئ على صيغة المضارع
المجهول من الثلاثي المجرد فانه منصب على الحالية ولا انه عليه فالوضع كلي

رع

والموضوع له متشخص كما قررنا وذلك اي اللفظ الموضوع لمتشخص باعتبار
امر عام مثل اسم الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر الكلي منزلة المشار اليه
المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه ذلك الموضوع لاشخاص
فان هذا مثلا موضوعة ومسماه اي معناه المشار اليه المتشخص الى كل واحد
من الافراد مفهوم المشار اليه مطلقا والمتشخص صفة لكل واحد من حيث انه
المراد بالمشار اليه هنا والجزء ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذي مسكة
قوله موضوعة في بعض النسخ بتاء التانيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظ
الكلمة وفي بعض بدون باضافة الضمير على انه من قبيل الاسماء ومسماه عطف بيان
له وقوله بحيث لا يقبل الشركة تاكيد لما يستفاد من المتشخص يعني ان معنى هذا
ما صدق عليه المشار اليه المتشخص الذي لا يقبل الشركة لا مفهومه الذي يقبل الشركة
والحاصل ان معنى لفظ هذا كلي يشار اليه منه مفرد مذكر متشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم
المشار اليه المفرد المذكر الصادق على المشار اليه المتشخص وعلى ذلك الآخر كما لو
حكمت على كل زوج بانه ابيض بهذا القول فقد لاحظت جميع المتشخصات الزوجية مبين
من زيد وعمرو وغيرهما بامر عام وهو الزوجي وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه
لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان يكون الحكم الذي بعده بديهيا والثاني ان
يكون معلوما من الكلام السابق وهنا الحكم بديهي اولي لا نقصد طرفيه مع الاسناد
يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال
والبديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة من الخفاء
ما هو من هذا القبيل اي ما قصد اللفظ الموضوع لمتشخصات باعتبار اندراجها
في امر عام لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة لان وجه افادة الواحد من تلك
المتشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به لاستواء نسبة الوضع الى

المنسوب الى فاعل ما لحيث بمعنى النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفها
ومن ثمة كلمة اي بمعنى كلا من مفهومي الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه
بل الغير لا يثبت له الغير لكل منهما بل لا يثبتان لشيء اصلا لو كانا مستعملين
في معانيهما واني قيدناهما بالاستقلال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن
حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث انفسها اي مقطوعا فيها النظر عن ارتباطها
معانيها الموضوعة لها متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومن قال ضرب
ومن مثلا في تلك الصعد اسماء باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان
لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم الا ذكر اللفظ وارادة
نفسه الزم عليهم دخول وضع المهملات في مثل قولهم جسق مهمل او تكلمه
لوف ولا يتقدم عليها العاقل فضلا عن فاضل وللقائل ان يقول في لا يكفي
آمنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما لا نشا وضعه ولا فعلا لان المراد
لفظه فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او في فعل
واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى اي انه لا يتأتى الا في اسمين
حقيقة او ما يقوم مقامهما وامنوا من حيث اريد نفس اللفظ به كالاسم
مستقل بالمفهومية ولا يرد من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يتطرق
ذلك الحصر وتنويع الكلام والمبتداء الى الاسم الا انه يعارض ذلك الحصر وتلك التنويعات
مبنية على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمال لا على اعتبار النوادر
ولو كان معنى الحرف كذلك فامتنع الخبر عنهما التنبيه التاسع الفعل
مدلوله كلي وما ذكر في التنبيه الثامن من جهة الاشتراك بينهما وذكر في التنبيه
التاسع جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث
ونسبته في زمان معين الى موضوع ما في كلية نظر بل هو باعتبار

علم

تمام معناه كالحرف فكما ان لفظ من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين
كذلك لفظ ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل مخصوص بها
فجعل من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم وان كان الحدث الذي
هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية فقد يتحقق في ذلك مندرجا صالحا
للانتساب الى كل منهما فجاز نسبته الى خاص منه اي من كل واحد منهما فيخبر به
اي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مسند دائما
او قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مسندا اليه ومنع
الحرف لا يحصل مدلوله اي يعقل مدلول الحرف الذي هو يحصله الذهن
اي سوى حصل له اي بتبعيته ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه واذا
كان غير مستقل في التعقل والتحقق فلا يعقل بغير فلا يمكن مخبرا به
كما لا يمكن مخبرا عنه لذلك التنبيه العاشر في ضمير الغائب وفي كليته
نظر فقيل وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب او المتكلم
او المخاطب موضوع لكل من مشخصاته وضعا كليا عاما فقد علم منه ان في
كلية الضمير الغائب باعتبار تعاهم كل وللعدمين افراده لمفهوم كلي كوضع وضع
هو لمفهوم الواحد الغائب المذكر نظرا وفي بعض النسخ في كليته وجزئيته شبه
نظر وجه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه للضمير الغائب كليا فلا يكون
جزئيا والحكم بانه في كلها مجاز بعيد لكثرة الكل فالجزم بكليته وجزئيته محل
نظر وتأمل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصنف رحمه الله
انما عده من الجزئيات نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا
من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على توهمهم الموقعة بها وضع كل بعينه
التنبيه الحادي عشر المعضون هذا على تفرقة بين الاسماء والتشابه

في الالتزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما كلي لانهما
بمعنى صاحب وعلو ولكن لما كانا لا يستعملان الا في الجزئيين اضافيين
بالنسبة الى معانيهما الاول هو الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان
جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين ايضا كما نقول الانسان ذو نطق
وذو حيوة ولذا لا يصح ان يحمل على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة
بالكل وظهر التفرقة بينهما وبين الحرف لكونه للحرف جزئي مشخص
كما بين التنبيه الحادي عشر لا يريبك اي لا يوقعك في ريبة وشك
تفاوت الالفاظ بعضها مكان بعض اي تفاوت بعضها مكان بعض
ولكن قرئ بالفتح فالمعنى تفاوتها واقعا بعضها مكان بعض على انه جملة
حالية مؤكدة لان المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر ببعض
الاوهام وهو انه الحكم بالجزئية والكلية والعلمية والموصولية وامثالها
للالفاظ انما هو باعتبار ما يستعمل فيها كما فاذا اطلقت مثلا
جاءني ذو مال واردت به زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي لاستعماله في
الجزئي وكذا لو احضرت بلبلا حفظة التورية في زيد قلت الذي حفظ
التورية في هذا البلد حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية
لاتحاد المراد من كل منها وهو العلم الشخصي ووجه الدفع على ما ذكر ان المعتبر
في الالفاظ هو حال الوضع والموضوع له في ذو وامر كلي ولكن استعمل ههنا
في مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي لوضعه لذلك المشخص وكذا
الحال في مثل هذه الصورة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب وهو الكريم التواب

جزئيين لجعل الوضع لجعل استعمالها في الجزئيين الاضافيين الذين قد يكونان صح

وقد نقل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

79

المشهور ان وضع المفردات ليس لافادة معانيها لاستلزامه الدور وتحقيق ذلك
انه ليس الغرض من وضع المفردات ان يحصل معانيها في ذهن السامع ابتداء حالا على
ذلك لان الوضع لكونه نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف العلم به على العلم بكل من
اللفظ والمعنى فلو توقف العلم بالمعنى على العلم بالوضع لزم الدور بل الغرض منه
احضاره ببال السامع ولعله عرض ليحكم به او عليه وما قيل في دفع الدور
ان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بالوضع وذا انما يتوقف على
العلم بالمعنى لا من اللفظ ولا العلم بالمعنى في الحال يتوقف على العلم
بالوضع وسواء يتوقف على العلم بالمعنى سابقا لا في الحال فلا يرد
ارجاعه الى ما ذكر من الاذكار والا فلا حاجة الى بطال قيد لا وجه لتخصيص
هذا البحث بالمفردات فان المركبات ايضا لو كانت لافادة معانيها لزم
الدور بعين ما ذكر في المفردات فان المركبات ايضا موضوعة وضعا
نوعيا بازاء معانيها فلو توقف العلم بمعانيها على العلم باوضاعها وقد ذكرنا
ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيتوقف العلم به على العلم بكل من
طرفيها اعني اللفظ والمعنى فيلزم الدور واجيب بان العلم بالمعاني المركبة
انما يتوقف على العلم بكون مفرداتها موضوعة لمعانيها لا على العلم بكون
المركب موضوعا للمعنى التركيبي فلا دور لحصول معنى كون المركب موضوعا
بازاء معنى ان يكفي في العلم بمعنى المركب هو فهم اوضاع مفرداته واعترض عليه
بانه لو كفى في افادة المعاني المركبة مجرد العلم باوضاع مفرداتها لم يحصل
الاختلاف في الافادة في المركبات عند اتفاقها في الالفاظ المفردة ومعانيها لكن
الفرق واضح بين قولك ضرب موسى عيسى وقولك ضرب عيسى موسى
ودفع بان الهيئة التي ليفيد الحالة كونها قد سبقت المفردات على الاختلاف

وضع ص

ظ غير منحصر

السند المذكور ورد بانه يكون من العلم بالهيئة الى المبتدي باقصد منها وغاية
ما قيل في التقصي عنه انه لا خفاء في ان جميع العلوم المتعلقة باوضاع هذه الالفاظ
غير العلم بوضع المجموع فاستفادة العلم بمجموع المعنى موقوف على جميع تلك العلوم
لا على العلم بوضع المجموع وهذا العلم يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور
هذا مع ما في الكلمات الدالة على السند المقوم في هذا المقام ولئن شئت ان
تقف على حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال فاقول وبالله
التوفيق ان من الاوضاع ما يجب فيه ملاحظة المعنى الموضوع له
بخصوصه كما لو وضع لفظ بخصوصه سواء كان ذلك المعنى كليا كوضع
رجل لذكر من بني آدم او جزئيا كوضع زيد للذات المشخصة وهذا يسمى وضعا
شخصيا ومنها ما لا يجب فيه ملاحظة المعنى الموضوع له بخصوصه كما لو لوحظ
امور متكثرة في ضمن مفهوم عام شامل لها وجعل ذلك المفهوم مرآة لملاحظة
تلك الامور المتكثرة ووضع لفظ بخصوصه بازاء كل واحد من تلك الامور
المتكثرة بحيث يكون كل واحد من تلك الامور المتكثرة بخصوصه موضوعا له
لذلك اللفظ وذلك كوضع لفظ هذا لكل واحد من تلك الاحاد المتكثرة التي
يصدق على كل واحد منها انه مشار اليه فان مفهوم المشار اليه جعل مرآة لملاحظة
افراده المتكثرة وجعل لفظ هذا موضوعة بازاء كل واحد من تلك الافراد التي
لوحظت في ضمن هذا المفهوم العام الشامل لها فكل واحد من تلك الافراد
بخصوصه موضوع له للفظ هذا ومن هذا القبيل وضع سائر اسماء الاشارة
والموصولات والضمائر وهذا يسمى وضعا عاما وكذا لو لوحظ
الفاظ كثيرة في ضمن امر عام شامل لها ولوحظ ايضا معان كثيرة في ضمن
امر عام شامل لها ووضع كل واحد من تلك الالفاظ المتكثرة بازاء كل واحد من

تلك المعاني المتكثرة وذلك كما يقال كل لفظ على صيغة الفاعل فهو موضوع بازاء
كل واحد ممن قام به ماخذ اشتقاقها فهو وضع بذلك الوضع ضارب لمن قام به
الضرب وناصر لمن قام به النصر وقاتل لمن قام به القتل الى غير ذلك ومن هذا
القبيل وضع سائر المشتقات وهذا الوضع يسمى وضعا نوعيا والمركبات كلها
موضوعة بهذا الوضع ولما تمهد هذا فنقول ان الموضوع بالوضع الشخصي
لا يمكن ان يفيد مسماه بان تصور في ذهن السامع وحصل له ابتداء لان العلم
بوضعه لمعناه موقوف على العلم بخصوصه فلو توقف العلم بمعناه بخصوصه لزم
الدور واما الموضوع بالوضع العام وكذا الموضوع بالوضع النوعي فلما لم يتوقف
العلم بوضعهما لما وضعا له على ملاحظتهما بخصوصهما بل كان يكفي في العلم
بوضعهما ملاحظة ما وضعا له اجمالا في ضمن امر عام امكن افادتهما لمسماهما
من غير لزوم الدور فعلى هذا التحقيق يكون الغرض من وضع المركبات افادة
معانيها على ما قالوا لكن يلزم ان يكون اكثر المفردات من هذا القبيل لكونها
موضوعة اما بالوضع النوعي او الوضع العام فيمكن ان يكون الغرض من وضعها
افادة معانيها المفردة من غير لزوم دور من تلك الافادة على خلاف ما صرحوا به
لكن الحق الحقيق بان يتبع ۞ هذا ما افاده افضل المتأخرين مولانا علي
القوشجي برد الله مضجعه ونور مرقده امين يا معين

بحق الطاف والنعم قديم وطول

بعون الملك الحق المبين

تم

نهاية المخطوطة

END